

هل يلجأ قيس سعيد إلى طلب سحب الثقة من حكومة المشيشي

تونس - حذرت أوساط سياسية تونسية رئيس الحكومة هشام المشيشي، من التسرع في إعلان التعديل الوزاري المرتقب، وذلك وسط تزايد التكهّنات بشأن اقتراب حدوث قطيعة نهائية بين المشيشي والرئيس قيس سعيد.

ومع تزايد الأوضاع السياسية في البلد الذي يتربص حواراً وطنياً يُنهى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، بات الجدول يدور حول الخيارات التي يملكها سعيد في مواجهة إعلان المشيشي عن التعديل الوزاري، الذي من المتوقع أن يطال "وزراء القصر" ويحوّل حكومة المشيشي من "حكومة كفاءات مستقلة" إلى "حكومة متحزبة".

وتساعد هذا الجدول خاصة بعد تلميح سعيد في تهنئته للتونسيين بحلول السنة الميلادية الجديدة، إلى فرضية أن يواجه رئيس الحكومة الحالي لائحة سحب ثقة أو لائحة لوم، دون أن يكشف علناً عن فرضية لوجهه إلى استعمال صلاحياته الدستورية. وتتخلص هذه الصلاحيات في الفصل 99 من الدستور الذي ينص على أنه "لرئيس الجمهورية أن يطلب من مجلس نواب الشعب (البرلمان) التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لتنفيذها، مرتين على الأكثر خلال كامل المدة الرئاسية، ويتم مجلس نواب الشعب".

وسبق للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أن تردد في استعمال هذا الفصل للإطاحة برئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد.

ونفس السيناريو يتكرر في ظرف الراهن مع سعيد والمشيشي، حيث اختار الأخير التحالف مع النهضة وحلفائها لضمان حزام سياسي يحصن حكمته، لكن هذا الحزام كُف من ضغوطه من أجل إجراء تعديل وزاري يُقضي وزراء الرئيس سعيد، وهو ما سيفضي حكماً إلى احتدام الصراع بين قسري قريطاج والقبضة (مقرات الرئاسة ورئاسة الحكومة).

وستبقت أوساط سياسية دخول المشيشي وسعيد في معركة كسر عظام، بدموعه رئيس الحكومة إلى "عدم التسرع" في الإعلان عن التعديل الوزاري، وذلك بعد نزول حركة النهضة الإسلامية بتقليلها من أجل دفع المشيشي إلى التسريع في وتيرة عملية إجراء التعديل المرتقب.

وقال رئيس كتلة حركة تحيا تونس بالبرلمان (10 نواب) مصطفى بن أحمد إنه "لا فائدة من إجراء التعديل الوزاري في ظرف الراهن (...) نصحت المشيشي بعدم التسرع في إجراء هذا التعديل".

وأضاف بن أحمد في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأخبار مساء السبت أن "لا طائل من إجراء تعديل وزاري في ظل أجواء متوترة وسوء فهم وتنافر بين السلطة"، موضحاً "أي تعديل وزاري يجب أن يتم على أسس صلبة ووفق أهداف واضحة ووفق استراتيجية، وبإلزام قبول الفاعلين في الحياة السياسية ولا يكون لغاية الرضيات، وإلا فإنه سيزيد من تآزم الأوضاع".

وتأتي هذه التطورات في وقت يبدو فيه المشهد السياسي في تونس غير مستقر، حيث تتباين المواقف بشأن التعديل الوزاري المرتقب، وهي مواقف تحكّم حسابات الحوار الوطني المزمع إجراؤه.

ففي الوقت الذي تدفع فيه حركة النهضة وحلفاؤها (حزب قلب تونس واتحاد الكرامة) نحو إجراء التعديل

وتواضع متواضع. وأضاف الغنوشي في تصريحات أوردها إذاعة جوهرة أف أم المحلية أنه "ليس المهم أن تكون حكومة سياسية أو مستقلة بل التحسين من الأداء الحكومي... فهناك وزراء أداؤهم متواضع".

وتخشى أوساط سياسية تونسية من أن يبلغ الخلاف بين المشيشي وسعيد ذروته، ما يجعل رئيس الحكومة رهينة لدى حركة النهضة التي تبذل ما في وسعها لفرض أجندتها على المشيشي. وتحدّر هذه الأوساط من تعديلات هذا الخلاف على المشهد العام في البلاد، خاصة في ظل الغموض الذي يتكثف مستقبل المشيشي السياسي في ظل تعدد المناكفات والتجاذبات، ما يصعب على أي طرف من أطراف الأزمة الرهانة حسم الموقف لصالحه.

وتصاعد هذا الجدول خاصة بعد تلميح سعيد في تهنئته للتونسيين بحلول السنة الميلادية الجديدة، إلى فرضية أن يواجه رئيس الحكومة الحالي لائحة سحب ثقة أو لائحة لوم، دون أن يكشف علناً عن فرضية لوجهه إلى استعمال صلاحياته الدستورية. وتتخلص هذه الصلاحيات في الفصل 99 من الدستور الذي ينص على أنه "لرئيس الجمهورية أن يطلب من مجلس نواب الشعب (البرلمان) التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لتنفيذها، مرتين على الأكثر خلال كامل المدة الرئاسية، ويتم مجلس نواب الشعب".

وسبق للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أن تردد في استعمال هذا الفصل للإطاحة برئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد.

ونفس السيناريو يتكرر في ظرف الراهن مع سعيد والمشيشي، حيث اختار الأخير التحالف مع النهضة وحلفائها لضمان حزام سياسي يحصن حكمته، لكن هذا الحزام كُف من ضغوطه من أجل إجراء تعديل وزاري يُقضي وزراء الرئيس سعيد، وهو ما سيفضي حكماً إلى احتدام الصراع بين قسري قريطاج والقبضة (مقرات الرئاسة ورئاسة الحكومة).

وستبقت أوساط سياسية دخول المشيشي وسعيد في معركة كسر عظام، بدموعه رئيس الحكومة إلى "عدم التسرع" في الإعلان عن التعديل الوزاري، وذلك بعد نزول حركة النهضة الإسلامية بتقليلها من أجل دفع المشيشي إلى التسريع في وتيرة عملية إجراء التعديل المرتقب.

وقال رئيس كتلة حركة تحيا تونس بالبرلمان (10 نواب) مصطفى بن أحمد إنه "لا فائدة من إجراء التعديل الوزاري في ظرف الراهن (...) نصحت المشيشي بعدم التسرع في إجراء هذا التعديل".

وأضاف بن أحمد في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأخبار مساء السبت أن "لا طائل من إجراء تعديل وزاري في ظل أجواء متوترة وسوء فهم وتنافر بين السلطة"، موضحاً "أي تعديل وزاري يجب أن يتم على أسس صلبة ووفق أهداف واضحة ووفق استراتيجية، وبإلزام قبول الفاعلين في الحياة السياسية ولا يكون لغاية الرضيات، وإلا فإنه سيزيد من تآزم الأوضاع".

وتأتي هذه التطورات في وقت يبدو فيه المشهد السياسي في تونس غير مستقر، حيث تتباين المواقف بشأن التعديل الوزاري المرتقب، وهي مواقف تحكّم حسابات الحوار الوطني المزمع إجراؤه.

ففي الوقت الذي تدفع فيه حركة النهضة وحلفاؤها (حزب قلب تونس واتحاد الكرامة) نحو إجراء التعديل

قنصلية أميركية في الداخلة المغربية تعزز العلاقات بين الرباط وواشنطن

الخطوة الأميركية تدعم الموقف المغربي لحسم ملف الصحراء



ترسيخ التعاون بين المغرب والولايات المتحدة

العلاقات بين البلدين تعرف تطورا غير مسبوق. ويرى شيات أن "فتح قنصلية بمدينة الداخلة بدعم استراتيجية المغرب في ما يتعلق بحضوره داخل العمق الأفريقي على المستويات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والتحرر من قيود ملف الصحراء".

ويرى مراقبون أن وجود قنصلية أميركية في الجنوب الغربي كترجمة للمرسوم الرئاسي الأميركي بشأن مغربية الصحراء ستكون له آثار دبلوماسية واقتصادية تحدها طبيعة العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة، علاوة على تعزيز موقف الرباط من ملف الصحراء المغربية.

ومنذ عقود تجري الأمم المتحدة مفاوضات سياسية حول مصير الصحراء من دون تحقيق أي تقدم يذكر.

ويسيطر المغرب على 80 في المئة من هذه الأراضي الصحراوية التي تبلغ مساحتها 266 ألف كيلومتر مربع، ويقترح منحها حكماً ذاتياً تحت سيادته. وتدعو جبهة البوليساريو إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير على النحو المنصوص عليه في اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة العام 1991 تحت رعاية الأمم المتحدة بعد حرب استمرت 16 عاماً.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أقر في ديسمبر الماضي بمغربية الصحراء، في خطوة تاريخية من شأنها أن تهيأ الأجواء لعقد اتفاق بشأن المنطقة المتنازعة عليها والذي تعطل لعقود.

والذي استهدف جمع كل أطراف الأزمة على مقاربه واحدة. ولم تجد "حمس" حرجاً في الجلوس إلى جانب السلطة منذ سنوات، واقتربت في 2018، إمكانية التمديد لبوتفليقة، في عهده الرابعة، قبل أن تتجاوزها موجة الحراك الشعبي، وما هي الآن تجدد طرح نفس المسعى، رغم ما زلوا الشرعية الذي يؤرق السلطة الجديدة، بسبب المقاطعة الكبيرة للجزائريين لاستحقاق الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور.

ووجد مقرّي، في ما أسماه "التحديات الخارجية"، في إشارة إلى الأوضاع الإقليمية المأزومة، مبرراً لإعادة طرح مبادرة حركته، من خلال دعوة "جميع الأطراف إلى تحمل المسؤولية وتحقيق تعاون جاداً لصياغة وإطلاق مشروع وطني جامع يمتنّ الجبهة الداخلية في مواجهة المخاطر الخارجية، والتعاون لبناء المؤسسات ذات المداخلة والشرعية الشعبية، التي تصون الجزائر وتطورها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وفي مختلف المجالات".

وأضاف شيات في تصريح لـ"العرب" أن "القراءة الثانية تتلخص في رؤية استراتيجية وثنائية اقتصادية في مستوى قاري، وهو منظور تخرسه طبيعة التحولات التي تعرفها مجالات الطاقة الجديدة والتأثير والنفوذ الاقتصادي والثقافي بين القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة في مقابل الحضور الصيني والروسي في المنطقة، وهو أمر يناسب التصور الانتقائي المغربي على أفريقيا بوجود راعٍ ذي توجهات اقتصادية يقدم دعماً سياسياً إضافياً".

وستحتضن القنصلية المكتب المحلي للمنظمة "ازدهار أفريقيا"، وهي مبادرة أميركية أطلقت في 2018 وتضم 17 وكالة أميركية. ويعد هذا المكتب هو الأول خارج الولايات المتحدة، حيث تخطن القنصلية بطابع اقتصادي يتعلق بالمنطقة الأفريقية.

وتعتبر قنصلية واشنطن بالداخلة نقطة اللقاء مصالح الرباط وواشنطن تجاه العمق الأفريقي.

وأكد مساعد كاتب الدولة الأميركي المكلف بقضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن المغرب شريك محوري للاستقرار الإقليمي. حيث يحظى المغرب والولايات المتحدة بشراكة عسكرية واسعة.

وتكشف بورتية أن لجنة استشارية ستجتمع الأسبوع المقبل من أجل تنزيل الاتفاق العسكري بين المغرب والولايات المتحدة لعشر سنوات، مشيراً إلى أن هذا الاتفاق بمثابة خارطة طريق في مجال التعاون الدفاعي والعسكري. مبرراً أن

إياها بـ"المهمة غير المسبوقة"، مشيداً باعتماد الإدارة الأميركية لخارطة كاملة للمغرب تظهر سيادته على كل إقليم الصحراء.

ولفت بورتية إلى أن "العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة تتقدم بإيقاع غير مسبوق، وتطورت بشكل جلي في السنوات الأخيرة، خصوصاً من خلال التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات".

وتناقش المسؤولين الأميركي والمغربي أهداف السياسة الخارجية المشتركة ومراجعة التطورات الأخيرة، حيث أشار شينكر إلى أن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة الكاملة للمملكة المغربية على الصحراء يفتح فرصاً لمزيد من التعاون الوثيق بين البلدين متطرقاً إلى آفاق الشراكة مع المنظمات العاملة في مجال التربية والتكوين في هذا الجزء من المملكة.

ويرى مراقبون أن عملية فتح قنصلية الولايات المتحدة في الداخلة ستعزز المقاربة المغربية لإزاء الصحراء، علاوة على دعمها للعلاقات الثنائية بين الرباط وواشنطن.

وأكد خالد شيات أستاذ العلاقات الدولية، أن "هناك قراءتين متوازيتين لهذه الزيارة: الأولى ذات طبيعة سياسية مفادها أن الولايات المتحدة أقرت مغربية الصحراء وهو ما تم التصريح به في قلب الجزائر العاصمة، ما يعني أن هذا المنطق سيكون هو نفسه موقفاً بالأمم المتحدة باعتبارها محدداً كبيراً لمسار الحل النهائي للنزاع حول الصحراء المغربية".

بعد شهر على إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن اعتراف بلاده بسيادة المغرب على صحرائه، توجه وقد رفيع المستوى إلى مدينة العيون في الصحراء المغربية حيث أطلق هذا الوفد مساراً سيتوج بافتتاح القنصلية الأميركية في مدينة الداخلة. وهذا الإجراء يعزز موقف الرباط إزاء ملف الصحراء ويبرز في تمتين العلاقات الأميركية - المغربية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أطلق وفد أميركي رفيع ضم السفير الأميركي بالمغرب، ديفيد فيتش، ومساعد كاتب الدولة الأميركي المكلف بقضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ديفيد شينكر، الأحد مساراً يرمي إلى افتتاح القنصلية الأميركية في مدينة الداخلة المغربية وذلك على هامش "زيارة تاريخية" يؤديها الوفد إلى الصحراء ومدينة العيون.

وقال فيتش إن "زيارة الوفد الأميركي للأقاليم الجنوبية المغربية هو تأكيد على دعم حكومتنا الثابت لعملية افتتاح القنصلية"، مشيراً إلى أن "حكومة الولايات المتحدة اتخذت بالفعل خطوة إنشاء مركز دبلوماسي هنا، من خلال فتح قنصلية افتراضية مع وجود رقمي كمرحلة أولى".

خالد شيات

الخطوة الأميركية تدعم تحرك المغرب من قيود ملف الصحراء

وأوضح أنه منذ الإثنين الماضي، توّجّد العديد من ممثلي حكومة الولايات المتحدة على أرض المغرب، لمراجعة خيارات الوجود الدبلوماسي الأميركي الدائم، مشدداً على أن "مغربي الصحراء أمر لا مفر منه"، وأن "الرباط تملك الحل الجيد والعاقل والدائم لإنهاء هذا النزاع".

وفي كلمة له بمناسبة زيارة مقر القنصلية الأميركية بالداخلة، أكد شينكر أن "العلاقة بين الولايات المتحدة والمغرب دائمة القوة ومستقرة في الازدهار وأن أفضل سنواتنا معنا لا زالت قادمة"، مشيراً إلى أن "المغرب أصبح ملتقى طرق للشعوب والأفكار".

ومن جهته، نوّه وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، ناصر بورتية، بزيارة الوفد للمبني الذي سيجتذّن القنصلية الأميركية واصفاً

حركة «حمس» الإخوانية في الجزائر تسوق نفسها كخيار ثالث

طاهر بلدي

التي أفرزها الحراك الشعبي، ما أدّى إلى تعطيل تحقيق الأهداف الكبرى، وحمل المسؤولية إلى السلطة والبطقة السياسية والأهلية بمختلف توجهاتها.

عبدالرزاق مقرّي
العداوات والصرعات التي أفرزها الحراك التي أفسلتها

وذكر أن تعثر الحراك في تحقيق أهدافه يعود إلى "التسابق المحموم لإستغلاله من أجل الوصول إلى الحكم أو البقاء فيه، و بروز مظاهر شعبية على مستوى السلطة لإضعاف البدائل السياسية الناجمة والجاهزة، بدل انكسار آجهزتها الحزبية المضمخة بالتزوير، وأن نفس المظاهر الشعبية طغت على المستوى الشعبي، وقادتها جهات جشعة ومتسرفة لفرض نفسها بلا نضال على حساب الجميع بلا تمييز". ويظهر خطاب رئيس أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر، جرة غير معهودة

التي أفرزها الحراك الشعبي، ما أدّى إلى تعطيل تحقيق الأهداف الكبرى، وحمل المسؤولية إلى السلطة والبطقة السياسية والأهلية بمختلف توجهاتها.



المشيشي يحتمي بحزبه البرلماني في مواجهة الرئيس